التحدي الشعبي روعته عندما رفرف العلم الفلسطيني فوق مقر البوليس في بيت حنينا .

حدث كل ذلك، بالرغم من التدابير الامنية المشددة، واجتماع الحكام العسكريين لمناطق الضفة الغربية برؤساء البلديات والزعامة التقليدية هناك، وقد اعترفت الصحف الاسرائيلية ان هذه الاعمال « قد جرت هذه المرة على ضوء النشاط المتزايد للاوساط اليسارية المتطرفة ومؤيدي منظمات التخريب » .

هذا ، وقد وزعت الهيئة الاسلامية في القدس بيانا على الصحف ، بمناسبة « الذكرى الاليمة » جاء فيه : « اليوم تبدأ السنة السابعة والاحتلال جاثم على ارضنا ينفذ اهدافه ويحقق احلامه ، يصادر الاراضي ويهدم الابنية ، ويدمر القرى ويزيل الحضارة ويستولي على المقدسات ، فها هو باب الحرم الشريف باب المغاربة الذي استولت سلطات الاحتلال على مفتاحه عنوة وما زالت متحدية حقوق الله في بيوته ، مخالفة الانظمة والقوانين الدولية والعدالة الانسانية ، وها هو الحرم الابراهيمي الشريف يتحول الى كنيس للمرة الاولى في التاريخ ، فيحرم المسلمون من زيارة مقامات انبيائهم ويحرمون من الصلاة في ذلك الجزء العزيز من مسجدهم المحزون . تقام المستعمرات ، وتجري التغييرات خلافا لكل قانون وتحديا لكل المنظمات الدولية وتجاهلا لجميع الاعراف والحقوق الانسانية . ان الهيئة الاسلامية ، وهي ترى السنة السابعة للاحتلال تبدأ وما زالت هذه الامة تؤمن بعدالة قضيتها ، تعود وتؤكد تمسك هذه الامة بارضها وتفانيها في سبيل حريتها وتعلقها بوطنها . ان الهيئة الاسلامية وهي تستقبل هذه الذكرى الاليمة ، وبالرغم من المرارة والالم الذين تشعر بهما تجاه جميع المنظمات والهيئات الدولية ما زالت تأمل في بقية من ضمير عالمي لا بد أن يتحرك ، وهي تنبه السلطات المحتلة ان تتعظ بحوادث التاريخ وشواهده ، وان عدالة السماء لا بد ان تسود وان الايام دول ، وان الله يمهل ولا يهمل ، وانه لم يمت حق وراءه مطالب . ان الهيئة الاسلامية وهي تستقبل هذه الذكرى الاليمة ، لتحيي في الامة هذا الصمود الرائع وهذا التمسك بالارض وهذا الشعور بالمسؤولية ، وهي تناشد هذه الامة مزيدا من الصبر ومزيدا من التمسك بالارض ومزيدا من التماسك ، فان الفرج آت ، وان الله مع الصابرين » (الاتحاد ٧٣/٦/٨) .

اجراءات لتكريس الاحتلال : وفي مقابل ذلك ، كانت سلطات الاحتلال تصعد من اجراءاتها ، الرامية الى تكريس الاحتلال واستدامته ، واضفاء الشرعية عليه ، فعلاوة على شبكة المستوطنات القائمة والتي تتعزز يوما بعد يوم في جميع المناطق المحتلة ، وما يترتب على ذلك من نهب للاراضي العربية ، اتخذت مؤخرا اجراءات من أهمها :

١ ــ التصديق من قبل الكنيست في ٧٣/٥/٢٣ على مشروع قانون يقضي بضم اهالي القدس العربة الذين بلغوا سن الـ ١٨ بعد عام ١٩٦٩ الى جدول انتخابات المجلس البلدي في القدس . ومن المعروف ان الكنيست كانت قد أقرت في عام ١٩٦٨ قانونا ادخل في حينه جميع سكان القدس العربية الى سجل ناخبي المجلس البلدي ، ويأتي مشروع القانون هذا كملحق للقانون الاصلي لتكريس ضم المدينة .

٢ ــ التعويض على املاك العرب في القدس : بالاضافة الى ذلك اقدمت الكنيست بتاريخ ٦/٢٧/ ٧٣ على اقرار قانون يحمل اسم قانون املاك الغائبين (تعويضات) ، يمكن العرب سكان اسرائيل الذين ينطبق عليهم قانون « الغائب الحاضر » من تلقي تعويضات على ممتلكاتهم . وكان مشروع القانون هذا قد برز قبل حوالي عامين (تطرقنا اليه اكثر من مرة في شهريات المناطق المحتلة) واحدثت عليه تعديلات كثيرة ، الى أن اقر رسميا . وبموجب القانون ستدفع تعويضات لاصحاب الممتلكات ابتداء من مطلع يوليو ١٩٧٥ على دفعات ، الدفعة الاولى تصل الى عشرة الاف ليرة نقدا ، اما الدفعات الاخرى فستدفع على شكل سندات دين يتم تسديدها سنويا على شكل اقساط متساوية على مدى ١٥ عاما ، ومن المعروف ان القانون موجه بالاساس الى سكان القدس لخدمة هدفين أساسيين: تجريد السكان العرب من حقوقهم المغتصبة في عام ١٩٤٨ بواسطة مبالغ مالية ، وثانيا ، تكريس ضم القدس من خلال سريان مفعول هذا القانون الخاص بـ « العرب سكان اسرائيل » على مدينة القدس نفسها . ومن ناحية اخرى تواصل سلطات الاحتلال اقامة ضواح سكنية حول مدينة القدس لاحاطتها بسوار من المستوطنات اليهودية ، وقد ذكر مؤخرا روحي الخطيب محافظ القدس السابق الذي ابعدته سلطات الاحتلال ، ان الضواحي اليهودية الجديدة